تحليل العوامل الرئيسة لبروز وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا

Analysis of The Main Factors for The Emergence and Growth of Illegal Immigration in Algeria Towards Europe

د. أبو بكر بوسالم[1] ، ط.د. داود غديري[2] *، ط.د. مليكة بلفتحي[3]

[1] المركز الجامعي نور البشير - البيض، bakeur87@yahoo.fr

[2] جامعة عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة، d.ghediri@centre-univ-mila.dz

[3] جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل، belmalika43@gmail.com

الاستلام: 25 /2019/12 القبول: 12 /2020/01 النشر: 2020/01/31

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا من حيث تحليل العوامل الرئيسة المؤدية لبروزها وتناميها، وذلك بالتطرق إلى التأصيل النظري للظاهرة، ثم تشخيص واقعها في الجزائر باعتبار هاته الأخيرة دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين ومنطقة عبور أيضا، لننتهي في الأخير إلى محاولة تحديد وتحليل أهم العوامل المختلفة المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية بمختلف أنماطها وأشكالها من الجزائر إل بلدان شمال المتوسط.

إذ أن الهدف من وراء هذا التحليل هوالوقوف على واقع الظاهرة وقياس حجمها في الجزائر باعتبارها دولة طرد، ومعرفة أبرز المؤشرات والدوافع السسيواقتصادية، الجيوديموغرافية، والسياسية التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تناميها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، العوامل الطاردة المغذية للهجرة غير الشرعية، العوامل الجاذبة للهجرة غير الشرعية، الجزائر، بلدان أوروبا.

رموز jel: G33، C25.

Abstract:

This article takes the issue of the illegal immigration in Algeria towards Europe in terms of analyzing the main factors leading to its emergence and growth, by addressing the theoretical rooting of the phenomenon, and then diagnosing its reality in Algeria as the latter is an exporter of illegal immigrants and transit area also, and finally trying to identify and analyze the most important factors Which are leading to illegal immigration in all its types and forms from Algeria to the countries of the North Mediterranean.

The objective of this analysis is to identify the reality of the phenomenon and to measure its size in Algeria as an expelling country, and to know the most important indicators and socio-economic, geo-demographic and political motives that directly and indirectly contribute to its growing.

Keywords: Illegal immigration, Repelling factors feeders to illegal immigration, Attractive factors for illegal immigration, Algeria, European countries.

(JEL) Classification : G33 ،C25.

* المؤلف المراسل: **داود غديري**، الإيميل:d.ghediri@centre-univ-mila.dz

1. مقدمة

الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه عرفتها المجتمعات المختلفة، وبواسطتها عمرت الأرض وتلاقت الثقافات واختلطت المجتمعات بعضها بالآخر، وأسهمت في بناء الكثير من الدول والمجتمعات، والهجرة هي انتقال الأشخاص فرادى وجماعات من موقع لآخر بحثاً عن الأفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو أمنيا، وقد عرف الإنسان مثل هذا الانتقال دون قيد أو عائق، حتى ظهور الثورة الصناعية وما تبعها من تطور في القوانين محليا ودولياً فظهرت الحدود وجوازات السفر وتأشيرات الدخول التي حدت كثيرا من حرية تنقل الأفراد والجماعات ونظمت عملية الانتقال في إطار الهجرة المشروعة عبر الدول، وهو أمر كما يرى البعض بأنه ساعد على نشوء هجرة موازية سميت بالهجرة غير الشرعية، أو الهجرة السرية.

وقد ازدادت معدلات الهجرة غير الشرعية من الدول الفقيرة إلى تلك الغنية في العقد الأخير من القرن العشرين بحثاً عن فر ص العمل، ومن أهم المناطق التي تشهد هذه الظاهرة بإفراط الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي نحو أوروبا. وتأتي الجزائر في مقدمة دول الساحل الإفريقي باعتبارها جزءا منه وتستحوذ على شريط ساحلي معتبر يقدر طوله بحوالي 1200 كلم إلى جانب أنها تمتلك رقعة جغرافية جد شاسعة وتتوسط العديد من دول المغرب العربي وبلدان إفريقيا، الأمر الذي جعل منها بلاد عبور للمهاجرين الأفارقة وحتى من آسيا وبلد منشأ أيضا مصدر للمهاجرين غير الشرعيين إلى معظم دول أوروبا.

1.1. إشكالية البحث

تعد نظرية الطرد والجذب من أكثر النظريات شيوعا في تحليل العوامل التي تدفع بالأفراد إلى الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية من الجزائر باعتبارها دولة من دول الساحل الإفريقي نحو أوروبا، وتقوم النظرية على أن السكان يهاجرون بسبب عوامل طاردة لهم من موطنهم الأصلي (الجزائر)، أو أن هناك عوامل جاذبة لهم في الدول المستقبلة (دول أوروبا). وتبعا لما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل أهم عوامل بروز وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا؟

2.1. أهداف البحث

نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الهجرة غير الشرعية، أنواعها وأشكالها؛
- تشخيص واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر؛

- تحديد مختلف العوامل الرئيسة لبروز وتنامي الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا، سواء العوامل الطاردة المغذية للهجرة غير الشرعية المرتبطة ببلد المنشأ (الجزائر)، أو العوامل الجاذبة للهجرة غير الشرعية المرتبطة ببلدان المقصد (بلدان أوروبا).

3.1. خطة البحث

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، هي:

- **المحور الأول:** ماهية الهجرة غير الشرعية؛
- **المحور الثاني:** واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر؛
- **المحور الثالث:** عوامل بروز وتنامي الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا.

2. ماهية الهجرة غير الشرعية

1.2. تعريف الهجرة غير الشرعية

باعتبار الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة كان لابد من الوقوف على تعريفها كمصطلح عام ثم التدرج إلى تعريف الهجرة غير الشرعية. ويمكن **تعريف الهجرة** من شقين:

- **لغة:** اشتق لفظ الهجرة من فعل "هجر" أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، ففي لسان العرب لابن منظور جاء أن الهجرة ضد الوصل والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى (ابن منظور، 1414 هجري، صفحة 4616).و لا يبعد معنى الهجرة في اللغات الأجنبية عن دلالاتها في المعاجم العربية ففي القواميس الفرنسية مثلا، الهجرة يقصد بها الإتيان من بلد إلى آخر بنية الإقامة والاستقرار فيه (أمعضشو، 2013، صفحة 111).
- **اصطلاحا:** يعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها: "مغادرة الفرد الإقليمي دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى"، وهناك تعريف آخر يرى بأنها: "انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا دائما" (سلام، 2010، صفحة 203).

عرفت مفوضية الاتحاد الأوروبي الهجرة غير الشرعية بأنها: "ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوروبي يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار".

كما عرفت المنظمة الدولية للعمل (***OIT***) الهجرة السرية أو غير الشرعية بأنها: "الهجرة التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلا من:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.
- الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية".

بالنسبة للمشرع الجزائري لم يدرج تعريفا واضحا دقيقا للهجرة غير الشرعية وترك مسألة تعريفها للفقه، واكتفى بإدراج المادة 175 مكرر1 من قانون رقم 09-01 المتضمن قانون العقوبات الجزائري (قانون رقم 09 - 01 المتضمن قانون العقوبات، 2009)، حيث تنص على ما يلي: "... اجتياز أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول"، من خلال نص المادة يتبين لنا أن المشرع الجزائري قد اعتبر أن الهجرة غير الشرعية هي مجرد فعل المغادرة للإقليم الجزائري، تاركا أمر هذا القصور للقانون رقم 08-11 (قانون رقم 08 - 11، 2008، صفحة 4) المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، الذي يجرم أيضا فعل الدخول أو التسلل بطريقة غير نظامية (بن بوعزيز، 2018، صفحة 27، 28).

2.2. أنواع الهجرة غير الشرعية وأشكالها

1.2.2. أنواع الهجرة غير الشرعية

هناك نوعين أساسيين للهجرة غير الشرعية، هما:

أ/ الهجرة غير الشرعية المباشرة: نقصد بها تلك الهجرة التي تتم بطريقة مباشرة بين دولتين فقط وهما الدولة المنشأ أو الأصل والدولة المقصد، أي دون أن يمر المهاجرون غير الشرعيون بدولة العبور (Lahlou, 2011, pp. 9-10).

ب/ الهجرة غير الشرعية غير المباشرة: يقصد بها مجموعة المهاجرين غير الشرعيين التي تنطلق من البلد المنشأ وتعبر بطريقة غير قانونية دولة العبور من أجل البقاء فيها لمدة معينة بهدف الوصول إلى الدولة المقصد بطريقة غير قانونية، مستعملين بذلك مختلف الطرق البرية التي قد تعبر دولة أو مجموعة من الدول، إذا هي

عبارة عن عملية اختراق غير قانونية لحدود دولة أو العديد من دول العبور بهدف دخول آخر غير شرعي للدولة المقصد (Hein de Hass, 2008, p. 13) .

2.2.2. أشكال الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية ذات أشكال متعددة ينتهجها المهاجرون غير الشرعيين من أجل الدخول إلى البلد الذي يقصدونه، ومن بين أهم هذه الأشكال نذكر:

أ/ التعاقد مع منظمات تهريب الأشخاص: وذلك من أجل التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، حيث تقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة، مستغلة الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية (زروقي، 2015، صفحة 171).

ب/ الزواج الأبيض أو الشكلي: حيث يعتبر هذا الزواج أشبه بشراء وثائق الهجرة فهو زواج صوري على ورق يقبل به الطرفان، إذ يلتزم الطرف الأول (المهاجر غير الشرعي) بدفع مبلغ مالي على ثلاث دفعات، بينما يلتزم الطرف الثاني بتسريع الحصول على تأشيرة الهجرة ووثائق الإقامة، لينتهي في الأخير بالطلاق.

ج/ استغلال تأشيرة السياحة أو الدراسة أو الزيارة لغرض الإقامة: وذلك بالدخول إلى البلد المقصود بطريقة شرعية (قانونية) بتأشيرة سياحية أو دراسية أو بحجة زيارة الأقارب لمدة معينة، وبعد انتهاء هذه المدة المقررة في التأشيرة يبقى هذا الشخص في البلد المذكور، حتى تتحول صفته من سائح أو طالب أو زائر إلى مهاجر غير شرعي.

د/ استخدام الوثائق المزورة: حيث كشفت في هذا الصدد وزارة الداخلية الاسبانية في آخر تقرير لها حول ظاهرة الهجرة السرية أن الجزائر تتصدر لائحة المعتقلين بسبب تزوير بطاقات الإقامة وجوازات السفر من أصل 25 ألف شخص متورط في أقل من سنتين (فخار، 2016، صفحة 238، 239).

هـ/ انتهاك نظام اللجوء: وذلك باستغلال اللجوء كنظام تختفي فيه الهجرة السرية، فقد يكون لاجئ سياسي وعندما يرفض طلبه يصبح مهاجر سري ومقيم غير قانوني، أو كأن يخترق اللاجئ نظام اللجوء ولا يحترم قوانين الهجرة في البلد الملجأ.

3. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

يمكننا دراسة واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من زاويتين، الأولى، باعتبارها بلد منشأ مصدر للمهاجرين غير الشرعيين، والثانية، أنها منطقة عبور للمهاجرين السريين الأفارقة وحتى من آسيا إلى معظم دول أوروبا.

1.3. الجزائر كبلد مصدر للمهاجرين غير الشرعيين

كشف تقرير حقوقي صادر عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن سلطات البلاد أحبطت محاولات قرابة 4 آلاف شخص للهجرة غير الشرعية عبر البحر نحو أوروبا، خلال العام 2018، وأكثر من 3 آلاف خلال العام 2017،وهو رقم قياسي لم يسبق تسجيله، وأوضح التقرير أيضا أن خفر السواحل سجل إحباط محاولة 3983أشخاص من ركوب البحر سرًّا نحو أوروبا، بينهم 287 امرأة و126قاصرًا. وسبق أن أعلنت المنظمة نفسها تسجيل إحباط محاولات 3109 شخص للهجرة غير الشرعية عام 2017 بينهم 186 امرأة و 840 قاصرا، و 1206 شخص عام 2016، ويؤكد التقرير الجديد أن أرقام خفر السواحل لا تعكس العدد الحقيقي وحجم هذه الظاهرة، وتشير إلى تسجيل تسلل نحو 17500 شخص سنويا من جنسيات مختلفة إلى السواحل الأوروبية ووصلوا إلى الشواطئ الإسبانية والإيطالية.

كما لفتتالرابطة في تقرير ها بالتحذير من الظاهرة التي تعرف ارتفاعا عالميا وبالمقابل تعرف تشددا في طريقة التعامل مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، واصفة الوضع على مستوى حوض المتوسط بأنه أصبح "مقبرة مفتوحة" للمهاجرين، حيث أن أكثر من 2160 مهاجر غير شرعي ممن حاولوا الوصول إلى أوروبا عبر المتوسط، لقوا مصرعهم أو باتوا في عداد المفقودين منذ مطلع العام 2018 ، مسجلة خلال 04 سنوات إحباط محاولة هجرة أكثر من 9753 شخص منذ بداية سنة 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2018 ووصل عدد الضحايا نحو 3000 حالة وفاة ومفقود منذ 2009 إلى غاية اليوم. أما بالنسبة للجزائريين فسجلت بأن عدد الجزائريين الذي تم توقيفهم عبر حدود القارة الأوروبية البرية البحرية والجوية أكثر من 14 ألف "حراق" خلال سنة 2017 ، و 12700 خلال 10أشهر من سنة 2018 ، وشملت قرارات الترحيل نصف عدد "الحراقة" الموقوفين إلى الجزائر و تسجيل قرابة 17700 شخص بمراكز التجميع (بومعزة، 2019).

2.3. الجزائر منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين

نتيجة للموقع الإستراتيجي الذي تحتله الجزائر والذي يتوسط دول المغرب العربي وتميزه بحدوده الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، فإن الجزائر تعتبر من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا وآسيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا، إضافة إلى كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا. ولقد تطورت موجات الهجرة غير الشرعية بشكل رهيب في فترة التسعينات قادمة من عدة دول كالنيجر ومالي وتشاد والسنغال، والتي تعد من أهم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يمرون عبر الجزائر ثم المغرب نحو إسبانيا، أو الجزائر ليبيا نحو إيطاليا، أو الجزائر تونس نحو مضيق صقلية باتجاه إيطاليا، التي

تحولت من إقليم عبور إلى دولة استقرار للمهاجرين غير الشرعيين (ساعد، 2012، صفحة 70). والشكل المو الي يوضح ذلك جليا:

الشكل رقم (01): أهم طرق عبور المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين عبر الجزائر للوصول إلى أوروبا

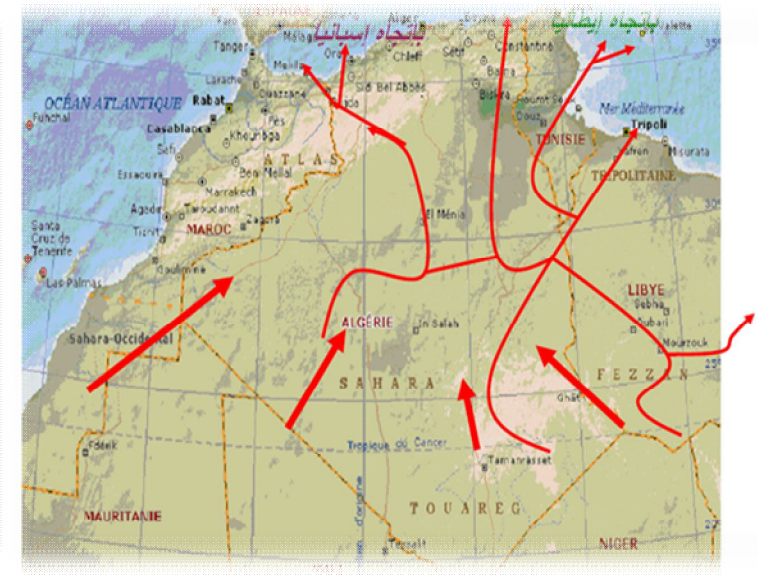

المصدر: ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2011، 2012، ص: 70.

ما يميز الهجرة غير الشرعية هو صعوبة تحديد حجمها نظرا لطبيعتها السرية وبالتالي فرغم وجود إحصائيات حولها فتبقى غير دقيقة وتتضارب التقديرات بشأنها، إذ أنه لا توجد إحصائيات رسمية عن الهجرة غير الشرعية فيما عدا الإحصائيات التي تتعلق بعمليات اعتقال المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين عبر التراب الجزائري من قبل دوريات الدرك الوطني، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الهجرة الإفريقية غير الشرعية ما بين 2007 - 2013.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الموقوفين	7027	7917	7028	5714	6844	3642	2524

المصدر: قيادة الدرك الوطني - الشراقة، سنة 2015، نقلا عن: كواش زهرة، إشكاليات الهجرة الإفريقية غير الشرعية، حوليات جامعة الجزائر1، الجزء الأول، العدد 30، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر2، ص: 55.

أما بالنسبة للمهاجرين السريين حسب الجنس فغالبا ما تتم عملية الهجرة غير الشرعية بواسطة الذكور في المقام الأول، لكن هذا لا يستثني إقدام الإناث على هذا النوع من الهجرة، وقد توسعت دائرة المهاجرين غير الشرعيين لتشمل عائلات بكاملها بما فيها أطفال، غير أنه يلاحظ ميل غير المتزوجين إلى الهجرة غير الشرعية

بشكل أكبر لما تحمله هذه الأخير من مخاطر ومن مستقبل مجهول، والجدول التالي يبين الهجرة الإفريقية غير الشرعية حسب الجنس.

الجدول رقم (02):المهاجرين الأفارقة غير الشر عيين الموقوفين حسب الجنس لسنة 2010.

	الذكور	الإناث	المجموع
العدد	5540	174	5714
النسبة	%97	%3	%100

المصدر : قيادة الدرك الوطني - الشراقة، سنة 2015، نقلا عن: كواش زهرة، إشكاليات الهجرة الإفريقية غير الشرعية، حوليات جامعة الجزائر1، الجزء الأول، العدد 30، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر2، ص: 55.

4. عوامل بروز وتنامي الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا

1.4. العوامل الطاردة المغذية للهجرة غير الشرعية المرتبطة ببلد المنشأ (الجزائر)

وهي تتمثل في مجموعة العوامل الرئيسة التي كانت سببا محوريا في انتقال وهجرة الأفراد بطريقة غير نظامية بين ضفتي المتوسط، وذلك من بلد المنشأ (الجزائر) إلى بلدان المقصد (بلدان أوروبا). ومن أهم هذه العوامل نذكر:

1.1.4. العوامل الاقتصادية

هي من أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لخوض هذه المغامرة دون اكتراث بما يكتنفها من مخاطر أو مخالفات قانونية، حيث تلعب العوامل الاقتصادية نسبة لا تقل عن 70% من الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية، فإذا كانت العوامل الاجتماعية تمثل الحراك الأساسي في الهجرة فإن العوامل الاقتصادية تشكل حجر الزاوية (حمدي، بدون سنة، صفحة 6).

أ/ التباين في المستوى الاقتصادي

يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الجزائر والتي تعتبر من الدول الطاردة والدول الأوروبية الجاذبة للمهاجرين النظاميين وغير النظاميين. هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة النمو والتنمية في الجزائر، التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصادياتها على الفلاحة والتعدين والريع المتأتي من البترول وهذه القطاعات لا تضمن استقرارا في التنمية، نظرا لارتباط الأول بالأمطار والمياه الجوفية والثاني والثالث بأحوال السوق الدولية (شاقوري عبد القادر، 2014، صفحة 49).

الشكل رقم (02): مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وبعض بلدان شمال المتوسط لعام 2018. (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

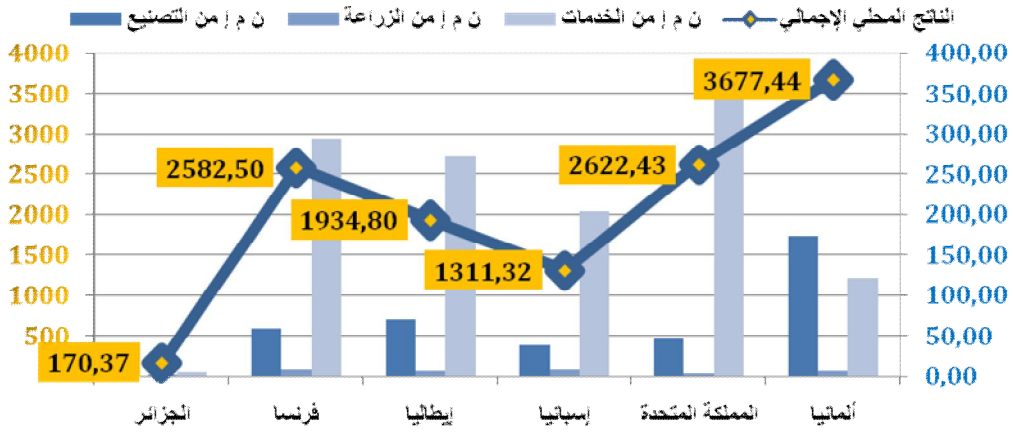

Source: World Bank Report, 2018.

يبين الرسم البياني أعلاه الفارق المطرد بين الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (التركيز على التصنيع، الزراعة، والخدمات) المحقق في الجزائر عام 2018 والذي قدر بحوالي 170.37 مليار دولار مقارنة بما تحققه بلدان شمال المتوسط، وفي هذا الصدد القائم على الفارق بين بلدان ضفتي المتوسط فقد سجلت وتيرة النمو الاقتصادي في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط 9.8% بينما لم تتعدى نسبة 3.1% في الجزائر عام 2018 (أقل بأكثر من 3 أضعاف عنها في دول أوروبا)، هذا الضعف في النمو ناتج بدرجة أولى في ضعف قطاعي الخدمات والصناعة الجزائرية، وهو ما يدفع الشباب إلى التفكير في الهجرة كحل وحيد لمشاكلهم (صايش، 2007، صفحة 47).

ب/ البطالة

تمس البطالة عددا كبيرا من السكان في الجزائر و خاصة منهم المتعلمين و الشباب والنساء، حيث أنه عام 2018 بلغ معدل البطالة في الجزائر نسبة 11.7% وهذه النسبة تمثل تقريبا ضعف المتوسط العالمي البالغ 5.4%، كما لا تعكس النسبة الحقيقية لأنها معتمة بواسطة السياسات التي انتهجتها الدولة الجزائرية لتوفير مناصب شغل للشباب عن طريق إدماجهم في صيغ التوظيف ما قبل التشغيل، ويقول المراقبون أن أزمة البطالة مرشحة للتصاعد بحدة في الجزائر في السنوات القادمة، لاسيما بعد المشكلات الناجمة عن التراجع في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى قلة الاستثمار الداخلي والخارجي وتراجع مناصب الشغل منذ 1986 منذ بدأ الأزمة الاقتصادية التي تلتها رفع التدعيمات من طرف الدولة وذلك بأمر من صندوق النقد الدولي (ساسي، 2018، صفحة 344).

الجدول رقم (03): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019 مقارنة ببعض معدلات البطالة في دول أوروبا.

الجزائر				معدلات البطالة في بعض بلدان أوروبا لعام 2018	
السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %	البلد	معدل البطالة %
2000	29.77	**2010**	10	**فرنسا**	9.3
2001	27.3	**2011**	10	**مالطا**	3.8
2002	25.7	**2012**	11	**ألمانيا**	3.4
2003	23.7	**2013**	9.8	**إيطاليا**	10.1
2004	17.7	**2014**	10.6	**إسبانيا**	14.9
2005	15.3	**2015**	11.2	**بولندا**	3.4
2006	12.3	**2016**	10.5	**البرتغال**	6.6
2007	13.8	**2017**	11.7	**المملكة المتحدة**	4.2
2008	11.3	**2018**	11.7	**التشيك**	2.3
2009	10.2	**2019**	**12.3**	**معدل البطالة العام**	**8.1**

المصدر: بالاعتماد على: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz/، قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية 2019.

إن البيانات الإحصائية الموضحة أعلاه تبين مستويات عالية نسبيا من البطالة في الجزائر، إذا ما قورنت بمعدلات البطالة في دول أوروبا، وفي المتوسط يعتبر أكثر من بطال من بين اثنين (56.9%) بطالا لفترة طويلة، أي أنه يبحث عن منصب عمل منذ سنة على الأقل. ويمكن إرجاع ذلك إلى عاملين أساسين هما ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي والتسريح الكبير للعمال الذي تزامن مع تدهور الوضعية الاقتصادية للجزائر في الثمانينات التي أدت بها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي الذي اشترط تغيير النظام الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي، مما أدى إلى غلق المؤسسات الاقتصادية المفلسة وخصخصة مؤسسات عمومية، ما انجر عنه تسريح آلاف العمال. هذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوح إلى الهجرة خاصة في شكلها غير القانوني.

ج/ تدني القدرة الشرائية

إن رفع الدولة الجزائرية الدعم عن المنتجات والسلع واسعة الاستهلاك، وتدهور العملة الوطنية وانخفاض قيمة الدينار الجزائري سنة 1990، أدى إلى ارتفاع معدل التضخم (وصل إلى 4.8% عام 2015) الذي نتج عنه ارتفاع الأسعار وبالتالي تدني القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض المستوى المعيشي وازدياد الطبقة المعوزة. وما زاد من تدهور الحال أكثر هو تحرير التجارة الخارجية وعدم حماية المنتج الوطني نتج عنه إفلاس العديد من

المؤسسات الاقتصادية، مما فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية وإغراق السوق الجزائرية بالواردات وخلق تضارب في الأسعار (بركان، 2011 - 2012، صفحة 39).

د/ تفاوت مستويات الدخل الفردي

يشكل التباين في مستويات الدخل الفردي (الأجور) عاملا هاما للتحفيز على الهجرة الشرعية وغير الشرعية، حيث الحد الأدنى للأجور في الدول الأوروبية يفوق بـ 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي (شاقوري عبد القادر، 2014، صفحة 52). والرسم التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): تفاوت مستويات حصة الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار سنويا) بين دول ضفتي المتوسط لعام 2018.

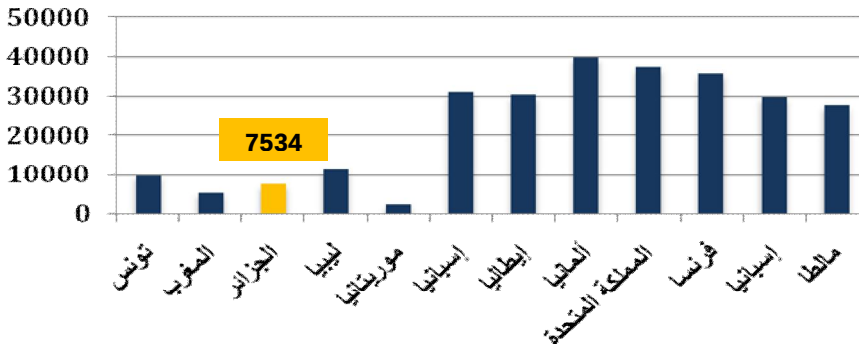

Source: UN Report, 2018, On Website: https://afaq.tv/contents/view/details?id=59956

من الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن حصة الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي تقدر في المتوسط بحوالي 7534 دولار سنويا، وهو مبلغ ضئيل إذا ما قرناه ببعض بلدان المغرب العربي كليبيا وتونس، فما بالك إذا قرناه بين ما يتقاضاه الفرد الأوروبي سنويا والذي يزيد بما مقداره من 4 إلى 6 مرات، وبهذا الدخل فإن الفرد الجزائري لا يمكنه ضمان العيش الكريم. وهذا الرقم لا يعكس بدقة الحصة الفعلية لأن هناك فئة كبيرة من الأفراد تتقاضى دخول ضعيفة جدا (لا تتجاوز 3000 دولار سنويا).

2.1.4. العوامل الاجتماعية

ترتبط الدوافع الاجتماعية للهجرة غير الشرعيةارتباطاً وثيقاً بالدوافع الاقتصادية، ولعل من أبرز العوامل الاجتماعية التي أدت إلى انتشار وتنامي ظاهرة الهجرة في الجزائر حتى ولو كانت في صورتها غير النظامية، ما يلي:

أ/ الفقر

من انعكاسات ظاهرة البطالة وانخفاض مستويات الدخل زيادة حجم الفقر، حيث أحصت الجزائر بين الذين يعيشون تحت خط الفقر 5.2 مليون شخص، ويفيد تقرير عن البنك الدولي أن الجزائر توجد في رتبة متدنية في مؤشر الفقر حيث تم إحصاء 11% من السكان أي ما يعادل 6 مليون جزائري يعيشون في مستوى الفقر من حيث الحصة الغذائية وهناك أكثر من نصف مليون من يعيشون بأقل من سوء التغذية، فيما تشير إحصائيات أخرى إلى انتشار ما يعرف بجيوب الفقر (ساسي، 2018، صفحة 345).

وهو ما سارعت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان لتكذيبه حيث كشفت سنة 2015 عن إحصاء 14 مليون فقير في الجزائر، ما يمثل نسبة 35% من عدد السكان البالغين 40 مليون نسمة وعدّدت مظاهر الفقر في الجزائر كتدهور المستوى المعيشي، وسوء الخدمات الصحية، وانتشار ظاهرة التسول.

الشكل رقم (04):ترتيب دول شمال إفريقيا في مؤشر الجوع العالمي لعام 2018، ومعدل الفقر العام لديها لعام 2017.

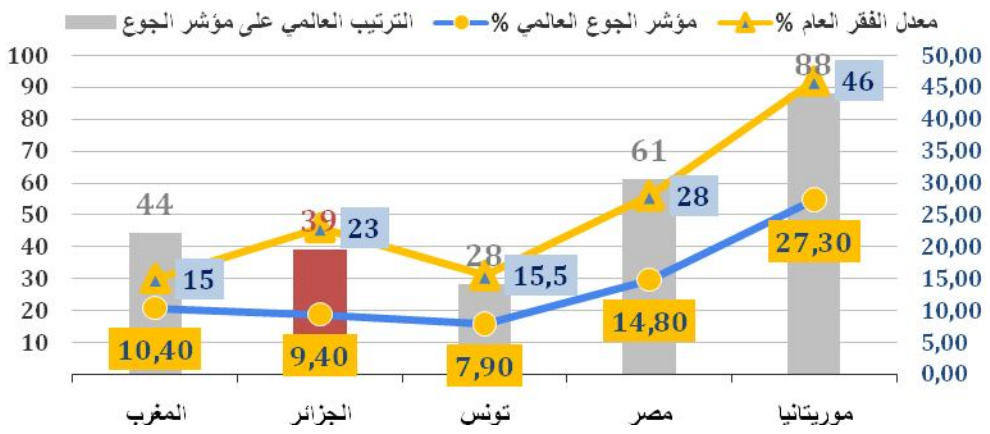

المصدر: بالاعتماد على:

- أخبار بوابتي، **تعرف إلى ترتيب بلدك في مؤشر الجوع لعام 2018**، مقال منشور بتاريخ 15 أكتوبر 2018 ، على الساعة 12:17 مساء، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.bawabatii.com/news214458.html
- MENA,poverty Report, 2017.

من الرسم البياني أعلاه يتبين أن الجزائر جاءت في المرتبة 39 عالميا بمؤشر جوع عالمي قدر بـ 9.40% ، هذا الأخير يقيس الحرمان من الطعام وسوء التغذية، الذي يجعل الفرد لا يستطيع الحصول على 1800سعر حراري، كحد أدنى يوميًا، لحياة صحية ومُنتجة، وذلك وفقا لأربعة مؤشرات وهي: النسبة المئوية للسكان الذين يُعانون من نقص التغذية، الهزال، والتقزم، ومعدل الوفاة عند الأطفال دون سن الخامسة، وفي الجزائر يمس الطبقة الفقيرة والمعوزة والتي تعاني من تدهور المستوى المعيشي والتي بلغت 23% إلى إجمالي السكان عام 2017 حسب تقرير حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعاني من الافتقار للطعام وسوء

التغذية وتفشي الأمراض المعدية والقاتلة بين الأطفال، في بلد له من الإمكانات الطبيعية والاقتصادية ما يجعله في ترتيب الدول المتطورة (أخبار بوابتي، 2018).

ب/ فقد المعايير الاجتماعية

حيث بات المهاجر الجزائري غير الشرعي يشعر أن الحب والود والتعاون أصبحوا غير موجودين بين الناس، ما يعتقد أن مقولة "من جد وجد" لم تجد من يدعمها، كيف لا وقد أمضى معظم وقته يدرس ويجتهد ليجد نفسه بطالا، عالة على والديه، بعدما كان يسعى ليخفف العبء عن والده بعد إيجاده لعمل، كل هذا جعله يقتنع أنه ليس ثمة عدالة اجتماعية في مجتمعه، خاصة وأن هناك من استفاد من امتيازات جديدة جعلته غنيا بين عشية وضحاها، كما أن كرامة الإنسان وقيمته أصبحت مرهونة بما يملكه من مال وثروات. فبات الشاب الجزائر ي يحس بالقلق والخوف من المستقبل وأنه لا يمكنه تحقيق ما يطمح إليه بالطرق المشروعة (زروقي، 2015، صفحة 179).

أيضا التهميش الذي يعيشه الشباب الجزائريين خاصة منهم خريجي الجامعات الذين تحصلوا على شهادات عليا ولم يجدوا العمل الذي كانوا يطمحون إليه (بن بوعزيز، 2018، صفحة 52).

نضيف إلى ذلك غياب العدالة الاجتماعية بسبب إتباع أسلوب بيروقراطي فيما يتعلق بتقديم خدمات إدارية للشباب، وارتفاع معدلات سن الزواج أو تأخره كنتيجة منطقية للأسباب السابق ذكرها (شاقوري عبد القادر، 2014، صفحة 83).

3.1.4. العوامل السياسية والأمنية

حيث الاضطرابات التي تضرب بقسوة الكثير من دول جنوب المتوسط وإفريقيا جراء الصراع على السلطة من جانب، ومحاولة قطاعات اجتماعية التمرد على الأوضاع الظالمة القائمة من جانب آخر، وكل هذا بسبب عدم اكتمال عملية إنتاج الدولة المدنية الحديثة التي ترتب سبلا طوعية لانتقال السلطة، وتضمن التمثيل السياسي لمصالح الفئات والشرائح الاجتماعية كافة، وتصون الحريات العامة في التفكير والتعبير والتدبير (عبداللي، 2018، صفحة 195)وبنظرة سريعة على خريطة الصر اعات في إفريقيا نلحظ بوضوح تزايد أعداد الحروب الدولية والأهلية في كثير من دول القارة السمراء وخاصة من خلال السنوات الأخيرة، كما في السودان والصومال ومالي وغيرها من البلدان الإفريقية. هذا ما يؤدي إلى نزوح ولجوء الأشخاص إلى البلدان المجاورة مثل الجزائر أو أي بلد آخر حيث الأمن والاستقرار، فإذا لم يفتح هذا البلد حدوده لهؤلاء المنكوبين الفارين من

جحيم الحروب والصراعات السياسية بطريقة مشروعة، فلا خيار أمامهم سوى الهجرة غير الشرعية مهما كانت العواقب (حمدي، بدون سنة، صفحة 7). والخريطة التالية تبين أهم الصراعات والحروب في إفريقيا.

الشكل رقم (05): مواطن الحروب والصراعات السياسية في قارة إفريقيا (ضحايا وأرقام مجردة).

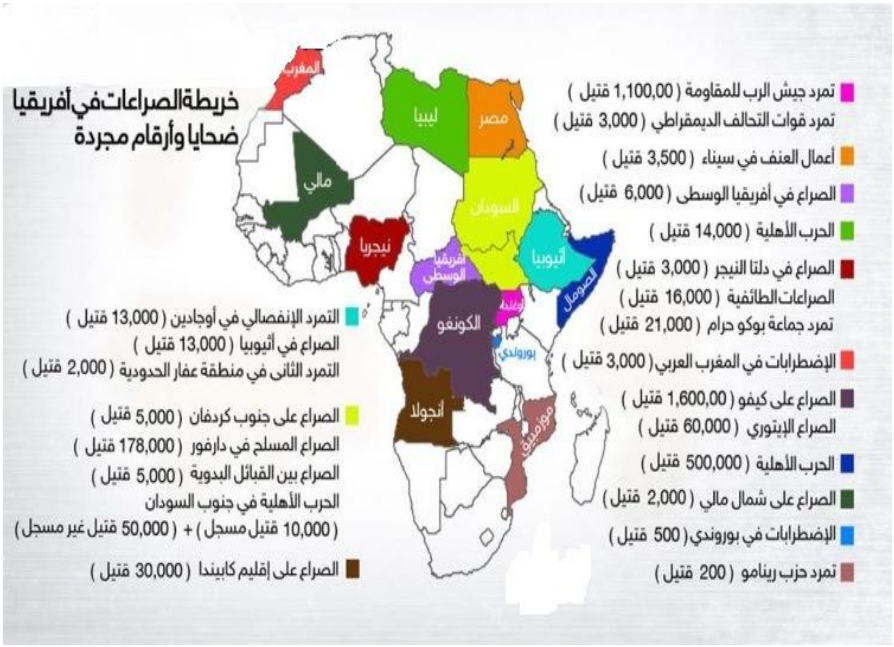

المصدر: 23 حربا دائرة، ماذا تعرف عن خريطة الضراعات في إفريقيا، تاريخ النشر 06 فيفري 2016، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.ida2at.com/23-war-service-what-do-you-know-about-the-map-of-conflicts-in-africa/

ناهيك عن تضيق مساحات الحريات السياسية أو الحرية في التعبير أو ما يسمى بالتغييب على المستوى السياسي، ووجود اضطرابات أمنية داخلية وهو الحال الذي مرت به الجزائر في فترة التسعينات (العشرية السوداء) من خلال ظهور الهمجية الإرهابية وتفشي ظاهرة التقتيل الجماعي والمجازر، وهو ما دفع بالمئات من الجزائريين إلى الفرار نحو أوروبا بحثا عن الأمن والأمان بحجة اللجوء السياسي (شاقوري عبد القادر، 2014، صفحة 84).

هذا دون أن ننسى انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر بشكل رهيب في مختلف القطاعات، حيث تحولت إلى منظومة قائمة بذاتها تحت رعاية وتستر السلطة السياسية الحاكمة، والرسم الموالي يوضح ترتيب الجزائر على مؤشر مدركات الفساد لعام 2018، حيث يستند إلى 13 استطلاعا وتقييما للفساد أجراه خبراء لتحديد درجة انتشار الفساد في القطاع العام في 180 دولة وإقليما، عن طريق إسناد درجة تتراوح بين 0 (الأكثر فسادا)

و100 (الأكثر نزاهة)، حيث أنه كلما اقتربت درجة الدولة على المؤشر من الصفر (0) دل ذلك على أن تلك الدولة أكثر فسادا، وكلما اقتربت من المائة (100) عكس ذلك درجة نزاهتها.

الشكل رقم (06): مقارنة لترتيب دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط على مؤشر مدركات الفساد لعام 2018.

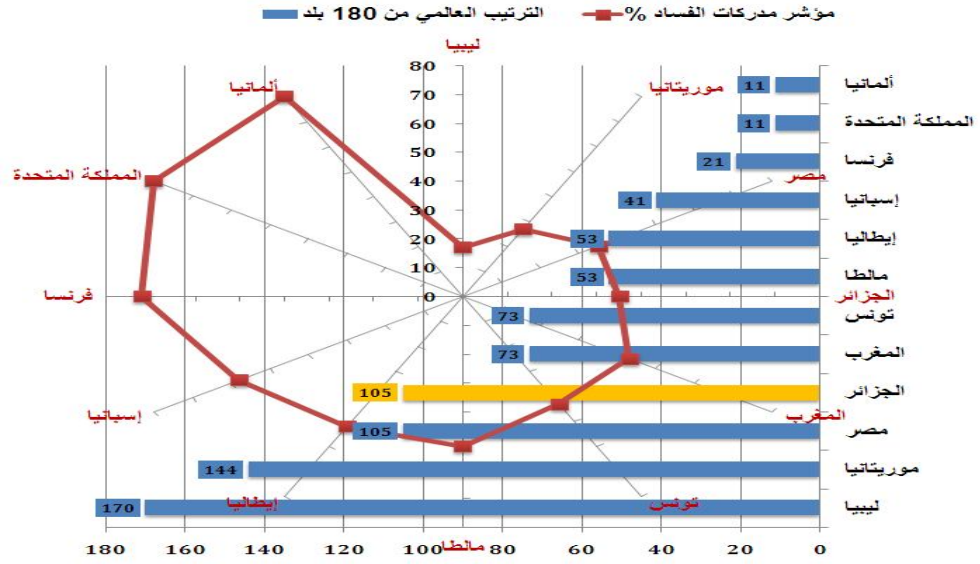

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.transparency.org/cpi2018

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الجزائر حصلت على المرتبة 105 من بين 180 بلدا، بمؤشر مدركات فساد قدرت نسبته 35%، بعدما كانت في المرتبة 108 عام 2015 بمؤشر مدركات فساد قدره 38%، وهو ترتيب عال نسبيا حسب الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وعزت هاته الأخيرة مراوحة الجزائر لمكانها في مجال مكافحة الفساد إلى غياب الإرادة السياسية للحكومة في مكافحة الظاهرة، رغم تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2014، وسنها لقانون 20 فبراير 2006 المتعلق بمكافحة الفساد، وإنشائها العديد من الأجهزة والآليات الخاصة بمكافحة الفساد، تتمثل في مجلس المحاسبة وخلية معالجة المعلومة المالية، والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، إلى جانب الديوان الوطني لقمع الفساد، والمفتشية العامة للمالية، إلا أن ذلك لم يجد نفعا في معالجة الظاهرة (بودهان، 2016).

4.1.4. العوامل الديموغرافية

يضيف البعد الديموغرافي (السكاني) مزيدا من التعقيد على مشكلة الهجرة غير الشرعية، من خلال الزيادة المطردة في تعداد السكان في الدول الفقيرة مقابل انخفاض كبير في تعداد السكان في الدول الغنية، وفقا لأحدث تقرير لخبراء ديموغرافيين صادر عن مكتب مؤشرات السكان بواشنطن، مما يتوقع معه زيادة محاولات

الهجرة غير الشرعية من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية (حمدي، بدون سنة، صفحة 7). والشكل الموالي يوضح تطور النمو الديموغرافي (عدد السكان) بالجزائر خلال الفترة 1990 – 2018.

الشكل رقم (07): تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2018.

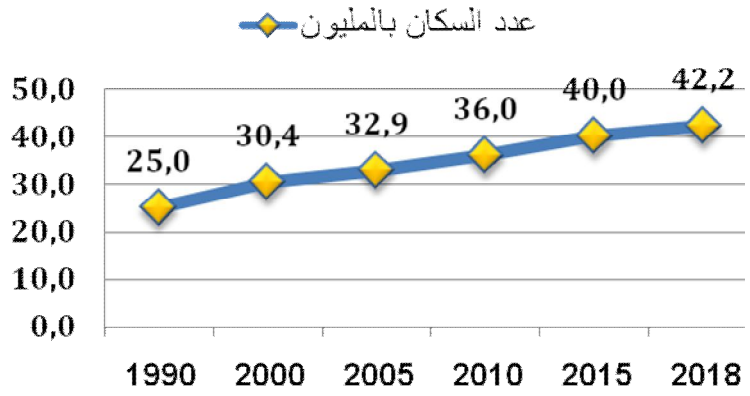

المصدر: بالاعتماد على: الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصاء: http://www.ons.dz/.

يتبن من الرسم البياني أعلاه أن عدد السكان في الجزائر ظل يتزايد باستمرار منذ عام 1990 إلى يومنا هذا، وذلك بمعدل 2% سنويا وهذا راجع لارتفاع نسبة الخصوبة وقلة عدد الوفيات العامة، إضافة أن الجزائر لا تنتهج سياسة تحديد النسل، وهذا ما يزيد في تعداد الأفراد داخل العائلات الجزائرية مما يزيد في مستوى الإنفاق الأسري للآباء، وأمام قلة الدخول وتفشي البطالة لا يبقى أمام الأشخاص إلى التوجه إلى الهجرة ولو بطريقة غير شرعية أينما يوجد الأمن والاستقرار والتمتع بمستوى معيشي مقبول يضمن توفير ولو أدنى مستويات الرفاهية.

2.4. العوامل الجاذبة للهجرة غير الشرعية المرتبطة ببلدان المقصد (بلدان أوروبا)

وهي تتمثل في مجموعة العوامل الرئيسة التي كانت سببا محوريا في جذب واستقطاب العديد من المهاجرين من الجزائر -بلدان المغرب العربي عموما- بطريقة غير نظامية إلى بلدان المقصد في الضفة الشمالية للبحر المتوسط. ونلخص أهم عوامل الاستقطاب في النقاط التالية:

1.2.4. العوامل التاريخية

إن وجود النسبة الأكبر من المهاجرين الجزائريين -و المغاربة عموما- في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا يرتبط بدرجة كبيرة بالعامل الاستعماري التاريخي، إضافة أن هناك مؤثرات ترتبط بتنافسية المهاجرين السريين من دول

الشمال الإفريقي مقارنة بغيرهم من المهاجرين، وقد تميزت قضية انتقال العمالة بارتباطها بالعلاقات التاريخية بين دول الشمال الإفريقي والدول الأوروبية المستضيفة للعمالة (عبداللي، 2018، صفحة 196).

2.2.4. العوامل الجغرافية

تشكل الجزائر بوابة رئيسية وحلقة وصل بين القارة الإفريقية والقارة الأوروبية، حيث ساهم هذا القرب الجغرافي في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة والسكان الأصليين على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط، ناهيك عن طول الحدود الجزائرية 7011كلم التي لعبت دورا مهما في تفاقم الظاهرة. ومجاورتها لـ سبعة دول يسلكها المهاجرون باتجاه الجزائر ومن ثمة "الحرقة" نحو أوروبا، كما أن أوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بـ 14.4 كلم (مضيق جبل طارق) والشاطئ الاسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبتة السليبة، كما لا يبعد عن السواحل الجزائرية الغربية كعين تيموشنت وبني صاف بـ 180 كلم و 150 كلم على التوالي، في حين لا تبعد إيطاليا عن السواحل الجزائرية الشرقية سوى أقل من 215 كلم (طيبي، 2009، صفحة 49). والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (08): خريطة توضح نقاط مغادرة قوارب المهاجرين غير الشرعيين في المسالك البحرية انطلاقا من الجزائر نحو أوروبا.

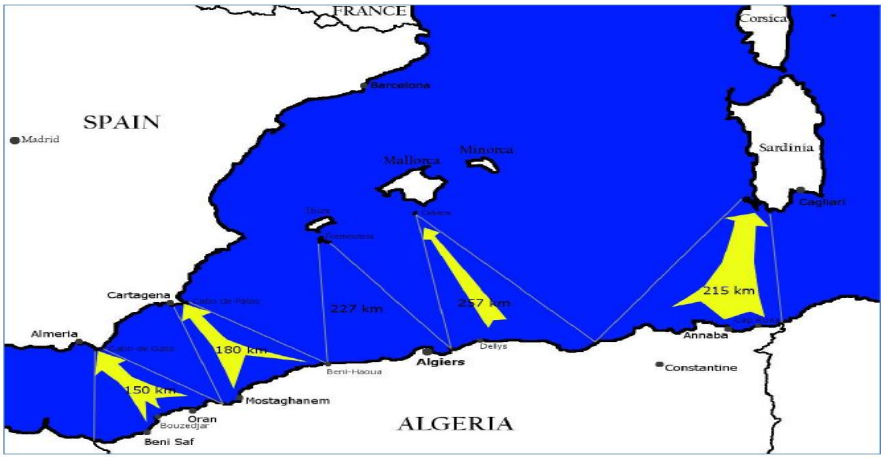

المصدر: فرقة حرس السواحل لولاية مستغانم، اعتمادا على: ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2011، 2012، ص: 31.

إن هذا العامل أي القرب الجغرافي يساعد كثيرا في هجرة الشباب بين ضفتي المتوسط، خاصة تونس وليبيا لجهة إيطاليا، الجزائر لجهة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، المغرب لجهة إسبانيا، ونتيجة لهذا العامل أصبح التنقل من القارة الإفريقية إلى القارة الأوروبية أمرا يسيرا جدا (بن بوعزيز، 2018، صفحة 60).

3.2.4. السياسات المقيدة للهجرة من قبل حكومات بلدان المقصد

أصبحت السياسات المقيدة للهجرة من قبل حكومات بلدان المقصد (دول أوروبا) رد فعل أمام غلق الأبواب قبل الهجرة الشرعية، كما أحجبت من وتيرة الهجرة غير الشرعية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة. ومن بين هذه السياسات نجد: (بورزق أحمد، 2018، صفحة 284، 285)

أ/ التشديد في منح تأشيرة الدخول

إن الدول المتقدمة من أهم مبادئها التي يقوم عليها احترام الكيان الإنساني وتضمين ذلك في مواثيقها الدولية، ودساتيرها الوطنيةوتطبيقاً على ذلك فالإنسان حرا في معتقده، وفي الإدلاء بآرائه كما أنه حرا في التنقل من مكان إلى آخر دون عناء، إلا أنه سرعان ما تلاشت هذه المبادئ والشعارات وبقت مجرد رنات عذبة الأصوات لا أساس لها في الحياة، بدليل أن الآلاف يصطفون أمام سفارات الدولة الأجنبية المتقدمة على وجه الخصوص يطلبون تأشيرات لكن أغلبها تقابل بالصد والرفض.

ب/ التشديد في مراقبة الحدود الدولية

إن العديد من الدول الأوروبية لعبت دور الحارس الحدودي ولم تدخر جهدا لصد المهاجرين، فإسبانيا مثلا اعتبرت "**حارسة بوابة شنغن**" بعدما حصلت على انتداب بروكسل لوضع سد أمام الهجرة السرية القادمة من القارة الإفريقية، والتي يتحمل أصحابها مخاطر عديدة عند عبور مضيق جبل طارق في الاتجاه الأوروبي، وفي ألمانيا أنشئت مجموعة من الدوائر المتخصصة مثل "**الوكالة المركزية لمحاربة الهجرة السرية**" بالإضافة إلى تنصيب كاميرات مراقبة وآلات للإشعار المكبر ووضع الأسلاك عبر الحدود الدولية، وأصبح الشرطي الأوروبي لا يأخذ دور حارس السلم والسلام بقدر ما هو آلة مجهزة بكاميرات ووسائل معلوماتية دقيقة تردع كل من يحاول الاقتراب نحو حدودها، وأمام رفض الآلاف من الطلبات القانونية للوصول إلى بلد المقصد يجد من يرغب في الهجرة نفسه أمام خيار اعتناق قوارب وشاحنات وكل الوسائل التي تمكن من الانتقال إلى الضفة الأخرى ولو كان ذلك خارج القواعد القانونية.

4.2.4. المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها بلدان المقصد

بالنسبة للمزايا الاقتصادية نجد وفرة اليد العاملة في القطاعات الخاصة التي يرفض أبناء المنطقة العمل فيها كجني الثمار وغسل السيارات، أو تتسم بالخطورة كالعمل داخل المصانع.

أما المزايا الاجتماعية يمكن تلخيصها في **قلة عدد السكان** في الدول الأوروبية فالاتحاد الأوروبي يعد الأكبرسناً في العالم مع هبوط نسبة الشباب تحت العشرين وارتفاع نسبة الكبار فوق الستين من العمر، فدولة

اسبانيا مثلا يبلغ عدد سكانها 40 مليون، وسينخفض بحوالي 5 ملايين في عام 2050، وسيكون شعبهامجعداً إلى حد كبير، ومن المتوقع ارتفاع عدد اللذين يفوقون الستين من العمر بمقدار 10 مليون، وتؤكد الدراسات أن سوق العمل الاسبانية ستكون في حاجة إلى أربعة ملايين مهاجر على الأقل بحلول 2020 لتعويض شيخوخة السكان، وتلبية احتياجات النمو الاقتصادي (بورزق أحمد، 2018، صفحة 285).

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يتضح أن هناك الكثير من العوامل تضافرت فيما بينها وأدت إلى انتشار وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بوتيرة جد متسارعة في الجزائر نحو أوروبا، وإن كان المجال هنا لم يسمح لنا بالتعرض إليها كلها فإننا حاولنا التركيز على أهمها، وتعتبر الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا مغامرة خطيرة غالبا ما تكون نهايتها مأسوية، حيث يخاطر بسببها المهاجرون بحياتهم وبكل ما لديهم حالمين بتحقيق مستوى معيشي أفضل والتخلص من شبح الفقر الذي يطاردهم في بلادهم.

وهذا الأمر غذته جملة من العوامل المتباينة، إلا أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية أخذت حصة الأسد، وأن الإجراءات الردعية والقانونية لدولة المنشأ (الجزائر) أو بلدان المقصد (بلدان أوروبا) على حد سواء، لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على هذه العوامل في إطار مقاربة شاملة.

المراجع و الهوامش

1. Hein de Hass. (2008). **Migration Trrégulière d'afrique occidentale en afrique de nord et en union european: une vue d'ensemble des tendances générales**.
2. Lahlou, M. (2011, janvier). **Le maghreb dans son envirennement régional et international,un schéma migratoire reconfigure dans les faits et dans l'approche politique**. Consulté le 04 20, 2018, sur IFRI,programme migration,identiiés,citoyenneté: http://www.ifri.org/downloads/noteocpmlahlou.pdf
3. ابراهيم زروقي. (أكتوبر, 2015). **الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة في الخصائص والأسباب**. مجلة آفاق فكرية (العدد الثالث).
4. ابراهيم سيد أحمد. (2009). **قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر واتفافيات الأمم المتحدة**. الاسكندرية: دار الكتاب القانوني.
5. أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي ابن منظور. (1414 هجري). **لسان العرب**. (الإصدار الطبعة الثالثة). بيروت: دار صادر.
6. أخبار بوابتي ,(2018 .أكتوبر .15). **تعرف إلى ترتيب بلدك في مؤشر الجوع لعام 2018**. تاريخ الإطلاع: 14 ماي 2019. على الموقع الإلكتروني: https://www.bawabatii.com/news214458.html
7. آسيا بن بوعزيز. (2018). **السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**. باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.

8. حجاج مليكة بورزق أحمد. (مارس, 2018). **أسباب الهجرة غير الشرعية وأثارها**. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد الأول (العدد التاسع).

9. حمو فخار. (2016). **الهجرة غير الشرعية في الجزائر وموقف المشرع الجزائري منها**. مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 9 (العدد 2).

10. رشيد ساعد. (2012). **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية. جامعة محمد خيضر - بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

11. سارة بومعزة. (05 كانون2, 2019). **إفشال 4 آلاف هجرة غير شرعية في 2018**. تم الاسترداد من جريدة الوسط: HTTPS://WWW.ELWASSAT.COM/NATIONAL/8695.HTML

12. سفيان ساسي. (ديسمبر, 2018). **اتجاهات الشباب نحو الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على التوافق النفسي الاجتماعي لديهم - دراسة في مدينة لشباب بالطارف-**. مجلة العلوم القانونيو والاجتماعية (العدد الثاني عشر).

13. سلام أحمد رشاد .(2010) .**الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة** .الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية.

14. شاقوري عبد القادر ,أحميدي بوجلطية بوعلي .(2014) . **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط : المخاطر وإستراتيجية المواجهة** .(الطبعة الأولى) .الجزائر :ابن النديم للنشر والتوزيع.

15. شعبان حمدي. (بدون سنة). **الهجرة غير المشروعة: الضرورة والحاجة**. مركز الإعلام الأمني.

16. طيبي رابح .(2009) . **الهجرة غير الشرعية (الحرقة) من خلال الصحافة المكتوبة :دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي من 01 جانفي 2007إلى 31 ديسمبر .2007**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال. جامعة الجزائر ,كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال.

17. عبد المالك صايش. (2007). **التعاون الأورو -مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**. جامعة باجي مختار - عنابة: كلية الحقوق، قسم القانون العام.

18. عبداللي مباركة ,(2018) .أكتوبر .**الهجرة غير الشرعية وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري**. م .ا .للحدود، مجلة الميزان (العدد الثالث).

19. فايزة بركان. (2011 - 2012). **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: علم الإجرام والعقاب. الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم الحقوق: جامعة الحاج لخضر - باتنة.

20. فريد أمعضشو. (2013). **الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بديلة**. مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد (العدد الثالث).

21. ياسين بودهان. (29 جانفي, 2016). **تصنيف الجزائر في سلم الفساد ... تأكيد واستنكار**. تاريخ الاسترداد 15 ماي, 2019، من ندوة حول مكافحة الفساد بالجزائر: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/

22. قانون رقم 08 - 11. (2008). **يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها**. الجريدة الرسمية الجزائرية (العدد 36).

23. قانون رقم 09 - 01. (2009). **المتضمن قانون العقوبات**. الجريدة الرسمية الجزائرية (عدد 15).